Website : www.uoajournal.com
E-mail : info@uoajournal.com

مجلة كلية المعارف الجامعة
Journal of AlMaarif University College

The Grammatical Explanation of Al-Jundi in The Book of Anwar Al-Misbah Sharh Misbah Al-Mutarrzi

Shahad Yassir Thakir*, Mahmood Khalaf Hamad
Department of Arabic, College of Arts, Al Anbar University, Iraq
* shahad_yassir@yahoo.com

ABSTRACT:

This research aims to study the grammatical reasoning methods of Al-Jundi in his book "Anwar al-Misbah Explanation" of Misbah Al-Mutarrzi" that we are intending to investigate .The reason that represent as the grammatical cause and its employment, so the search was on three axes, preceded by an introduction, so the first axis dealt with the definition of the reason in the language and the terminology and the emergence of the reason in Arabic grammar, the second axis was devoted to studying the employment of the reason and its types among Arab grammarians. His attitudes towards the author of the text, then a conclusion in which we explained the most important results of the research.

Keywords: **The Reason; Anwar Al-Misbah; Misbah Al-Mutarrzi; The Grammatical Reasoning; Al-Jundi.**

Crossref doi https://doi.org/10.51345/.v32i1.296.g187

Website : www.uoajournal.com
E-mail : info@uoajournal.com

مجلة كلية المعارف الجامعة
Journal of AlMaarif University College

التعليل النحوي عند الجندي في كتابه أنوار المصابيح شرح مصباح المطرّزي

شهد ياسر ذاكر*، أ.م.د. محمود خلف حمد السبهاني

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق

* shahad_yassir@yahoo.com

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة منهج التعليل النحوي عند الجندي في كتابه أنوار المصباح شرح مصباح المطرزي الذي نقوم بتحقيقه، فالعلة التي تمثل ركناً أساسياً من أركان القياس وسمة بارزة من سمات الفكر النحوي العربي كانت حاضرة أيما حضور في الفكر النحوي عند الجندي، وقد تتبعنا في هذا البحث العلة النحوية وتوظيفها، فكان البحث على محاور ثلاثة، مسبوقة بمقدمة، فالمحور الأول تناولنا تعريف العلة في اللغة والاصطلاح ونشأة العلة في النحو العربي، المحور الثاني خُصص لدراسة توظيف العلة وأنواعها عند النحاة العرب، أمّا المحور الثالث فتناولنا فيه منهج الجندي في الترجيح والتعليل وترجيحات مواقفه من صاحب المتن، ثم خاتمة بينت فيها اهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: العلة، أنوار المصباح، المصباح للمطرزي، التعليل النحوي، الجندي.

Crossref doi https://doi.org/10.51345/.v32i1.296.g187

المقدمة:

مثّل التعليل سمةً بارزةً في النحو العربي، ومَعْلماً مهماً من معالم منهجه، والاطلاع على كتب النحو يؤكد أن النحو في حقيقته يشكل أحكاماً، وهذه الاحكام لابّد لها من قياس، والعلة من أهم أركان القياس النحوي.

وقد كانت العلة لصيقة بالحكم النحوي منذ كتاب سيبويه (ت180هـ)، واخذت تتسع شيئاً فشيئاً، وزاد الاهتمام بها، بحيث انشغل النحاة بها أكثر من انشغالهم بالنحو نفسه. أضف الى ما تقدم انه لم يكن هناك منهجٌ يحدد ويُؤطّر التعليل بأنه محكوم بلغة بني تميم أو أهل الحجاز أو قيس أو طيئ أو غيرهم. على الرغم من أنّ اغلب النحاة يدعون إلى لهجة قريش باعتبارها لهجة حاكمة أو صحيحة، نراهم يرجعون في كثير من الشواهد الى غيرها من اللهجات العربية، فعلى العموم ان مصدر مادة التعليل كانت نسبية الى حد كبير في اختيار اللهجة التي ينطلق منها النحوي. ومهما يكن من شيء، فقد كانت نشأة العلة وليدة استقراء العرب للغتهم. ومن هذا المنطلق ارتأينا أن نبحث عن التعليل النحوي عند الجندي في كتابه انوار المصابيح شرح مصباح المطرزي لنقف على منهجه في التعليل وترجيح العلل عنده، ومن الله التوفيق والسداد.

1. توظيف العلل

العلّة لغةً:

العلة: بالكسر: تأتي بمعنى:

- "المرض: عَلّ يعلّ واعتلّ، أي: مرضَ فهو عليلٌ، وأعلّه الله، ولا أعلّك الله، أي لا أصابك بعلّة"[1].
- "الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلّة صارت شغلاً ثابتاً منعه من شغله الأوّل"[2].
- السّبب: "هذا علّةٌ لهذا، أي سببٌ"[3]، وفي حديث عائشة – رضي الله عنها- (فكان عبد الرّحمن[4] يضرب رجلي بعلّة الرّاحة؛ أي: بسببها، يظهر أنّه يضرب جنب البعير برجلهِ وإنما يضرب رجلي....)[5]، وهو ما يهمنا هنا.

وقال الكفوي: "العلّة لغة: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، ومنه سمي المرض علقماً. وهي ما يتوقف عليه الشيء"[6].

العلّة في الاصطلاح النّحويّ:

تعددت تعريفات العلماء للعلة النحوية انطلاقًا من المدلول اللغوي، فهي عند الرّماني: " تغيير المعلول عمّا كان عليه"[7]. وعرفها الجرّجاني بقوله: "هي ما يتوقف عليه وجود الشّيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه"[8].وعرّفها الدّكتور مازن المبارك بـ"الوصف الّذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"[9]. وعرّفها الدّكتور علي أبو المكارم: "بأنها السبب الّذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكماً، وتحقق في المقيس أيضاً فألحق به فأخذ حكمه"[10]. وبيّن الدّكتور تمام حسان أن الفرق بين العلّة والسّبب فرق في التأثير، "فالحكم يدور مع العلّة وجوداً وعدماً، ولكنه لا يدور مع السّبب"[11]. والعلة من أركان القياس، فالقياس في عرف النحاة يعني "تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة"[12]. ولابد لكل قياس من أربعة أركان يقوم عليها، قال أبو البركات الأنباري: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم"[13].

فالأصل هو المقيس عليه، والفرع هو المقيس، والحكم هو ما ينتقل من المقيس عليه إلى المقيس، والعلة هي السبب الذي من أجله استحق المقيس حكم المقيس عليه[14]. فالنائب عن الفاعل مثلاً استحق الرفع قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو النائب عن الفاعل، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد[15].

2. نشأة العلّة وتطوّرها:

نشأة التعليلات النحوية كانت مرافقةً لنشأة النحو متزامنةً معه، يقول الدكتور صاحب أبو جناح: "إن عملية بناء النحو ونشأته رافقتها نشأة العلل التي يفسر بها النحاة الظواهر اللغوية والنحوية ويردون بها على تساؤلات الدارسين للغة ونصوصها والمعنيين بأمرها"[16]. ويروي أبو القاسم الزجاجي عن بعض شيوخه

"أنّ الخليل بن أحمد رحمه الله – سئل عن العلل الّتي يعتل بها في النّحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: ((إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه، فإن أكّن أصبت العلّة فهو الّذي التمست، وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النّظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصّادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللاّئحة، فكلّما وقف هذا الرّجل في الدّار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلّة الّتي ذكرها هذا الّذي دخل الدّار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلاّ أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرّجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النّحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأتِ بها"[17].

لكن علل النحو لم تكن واضحةً في بادئ الأمر كما اتضحت فيما بعد، بينةً كما عرفها المتأخرون من النحاة، ولكنها كانت تفهم من سياق الكلام، وتلتمس من نمط الحديث[18].

ولعلّ عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت 117هـ) من أوائل النّحاة الّذين اهتموا بالتعليل وبلغوا الغاية فيه وروى عنهم سيبويه"وكان اسمه مقروناً بالنّحو وقياسه وعلله"[19]، الّذي قال عنه ابن سلّام: "وكان أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس والعلل"[20]. وقال عنه أبو البركات الأنباري: إنه "أوّل من علّل النّحو"[21]. ثم أخذ هذا الجانب من الدرس النحوي في النمو والتطور عبر العصور، ففي القرن الثالث والرّابع أخذت العلة نمطاً جديداً؛ إذ بدأ أمر هذه العلة يتسع، ولعلّ امتزاج النّحو بالمنطق ممّا ساعد على ذلك، ويتضح ذلك عند الرّماني من علماء القرن الرّابع الذي كان يمزج النّحو بالمنطق حتى قال فيه أبو علي الفارسي: "إن كان النّحو ما يقوله الرّمّاني فليس معنا منه شيء، وإن كان النّحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[22].

وفي بداية القرن الرّابع الهجري أخذت العلّة طابعاً جديداً، إذ كانت العناية بأمر العلّة والاهتمام بها يزدادان كلما تقدم الزّمن بالنّحويين، ولعلّ من أبرز الكتب الّتي وصلت إلينا في العلّة كتاب (الإيضاح في علل النّحو)

للزّجّاجي (ت 337هـ)، ويرى الزّجّاجي أنّ علل النحو "إنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلول بها"[23].

وهكذا استمر اهتمام علماء اللغة القدماء بالعلل دراسة وتحليلا وبيانا لحكمة العرب في لغتهم، إلى أن أفردوا هذا الجانب من النحو بالتأليف، مثل: الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزَّجَّاجي (ت 337هـ)، وعلل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت 381هـ)[24]، وعلل التثنية لابن جني (ت 392هـ)[25]، اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)[26]، وغيرها الكثير.

3. توظيف العلة:

توظيف العلة أو أثر العلة في الأحكام النحوية، فقد استخدمها النحاة للترجيح عند الاختلاف، ومنهم الجَنْدي في هذا الكتاب، فقد أثبت أن (نعم وبئس) فعلان بطريق التعليل حيث قال: "الفصل الأول: في فعلي المدح والذم، وفيه فصولٌ: الفصل الأول: في فِعْلِيَّتِهما اعلمْ أنهما فعلان ماضيانِ غير متصرفين عند البصريين؛ لاتِّصال تاء التأنيث الساكنة بهما، تقول: نِعْمَتْ وبِئْسَتْ، وحُجَّةُ المُضِيِّ تجرُّدُهما من حروف المضارعة، والبناءُ على الفتح، وحجَّةُ عدم التصرُّفِ أنَّ نِعْمَ للمبالغة في المدح؛ كبئس في الذم، وهي لا يتحقق إلا بالشيء الثابت[27]، وعند الكوفيين أنَّهما اسمانِ[28] لوُجوهٍ[29]:

الأول: أنَّ حرفَ الجر قد دخل عليهما في قول بعض العرب وقد بُشِّر بمولودةٍ فقيل: "نِعْمَ المولودةُ مَوْلودَتُك: والله ما هي بِنِعْمَ المولودةِ، نُصْرتُها بكاةٌ وبِرُّها سَرِقة"، وفي قول بعضهم: "نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العيرُ".

والجوابُ: أنَّ دخولَ الجار عليهما على تقدير: واللهِ ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها نِعْمَ المولودةَ، ونِعْمَ السَّيْرُ على غير مقولٍ فِيه بئسَ العيرُ، حذف المقول وأوقع المحكي به موقعه، وحَذْفُ القولِ في كلامِهم كثيرٌ؛ ألا ترى إلى قولِ أبي الدرداء رضي الله عنه: (وَجَدتُّ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلُه)؛ أي: وجدتُّهم مقولًا فيهم هذا القول، ومثلُ هذا الدخولِ لا يدلُّ على الاسميَّة، فكيف وقد دخل على هذا التقدير في نام في قولِه [من الرجز]:

واللهِ مـا لَيْلِي يَنَـامُ صَـاحِبُهْ ....

أي: بليلٍ مقولٍ فيه: نامَ صاحِبُه، ولا يُعدُّ واحدًا شبهه في فعليته، والعِيرُ: الحِمارُ.

الثاني: أنَّ حرف النداء دخل على نِعْمَ في قولهم: "يا نِعْمَ الْمَوْلَى"، والنداء من خصائص الاسم.

والجواب: أن المنادى محذوف، والتقدير: يا نِعْمَ الْمَوْلَى أَنْتَ.

الثالث: أنهما لم يقترنا بزمانٍ، لا يحسن أن يقول: نِعْمَ الرجل أمس ولا غدًا، فلو كان فعلين لاقترنا به.

والجوابُ: أنَّهما لغاية المدح والذم، فيلزم من هذا أن تُجعل دلالتهما مقصودة على زمان الحال؛ لأنَّ المدح والذم إنما يكونان بما هو موجودٌ في الممدوح والمذموم لا بما كان فزال، ولا بما يكون في زمان الاستقبال"[30].

كان الجَنْدي كثيرًا ما يعلل ويوجه كلام المطرزي في المصباح، ومن أمثلة ذلك قوله: "العلامة السادسة: تاء التأنيث[31]، كما في أمثلته الثلاثة، وقوله (الساكنة): احترازًا عن تاء نحو: كريمةٍ، وضاربةٍ"[32].

4. أنواع العلل

ذكر الزجاجي في كتاب (الإيضاح في علل النّحو) أن علل النّحويين على ثلاثة أضرب "علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[33].

1. **العلة التعليمية (أو العلة الاولى)**: هذه العلة في جوهرها تفسير للواقع اللغوي اذ ترصدها الدراسة الوصفية للظواهر اللغوية ، فتتبين العلاقات التركيبية للصيغ والمفردات في الجمل والاساليب وتتضح الوظائف النحوية. والذي حدا بالنحاة للأخذ بهذه العلة رغبتهم في تبسيط القواعد النحوية فبها يتوصل الى كلام العرب. ومن هذا النوع من العلل قولنا: (إنّ زيداً قائم)، فإنْ قيل: بم نُصب زيد ؟ قلنا : بـ(إنّ)، لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر وهكذا سمعت عن العرب.
2. **العلة القياسية (أو العلة الثانية)**: وهذه تحاول ان تربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينها من صلات، وأخذ النحاة بها سعياً لطرد الاحكام. ومثالها أنْ يقال لمن قال نصبت زيداً بـ(إنّ)، في قوله (إنّ زيداً قائم): ولم وجب أنْ تنصب (إن) الاسم ؟ فالجواب على ذلك بمقتضى هذه العلة، أن يقول: لأنها

وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته فهي تشبه من الافعال ما قدم مفعوله على فاعله.

3. **العلة الجدلية النظرية (أو العلة الثالثة)**: أما هذه العلة فتبدأ بعد العلتين السابقتين وهي تعليل لهما، وتأييد لهما عن طريق التبرير المنطقي؛ إذ إنّها تأتي من الاحساس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعاً. وهي على ما مثلنا به أعلاه أنْ يقال: من أي جهة شابهت هذه الحروف الافعال ؟ولم شابهت ما قدم مفعوله على فاعله وهو ليس باصل؟ وما الذي دعا الى الحاقها بالفرع دون الاصل؟... الخ ، فالجواب الذي يعتل به عن أي من هذه المسائل هو علة ثالثة وداخل في الجدل والنظر.

5. منهج الجندي في الترجيح والتعليل

التَّرْجيح: رَجَّحَ أحدَ القولين على الآخر: أي غلبه، من رجحان الميزان"[34]. والترجيح لا يكون إلا عند التعارض[35]، أو وجود أقوال في المسألة تحتاج إلى مرجح، وقد اعتمد النحاة في ترجيحاتهم واختياراتهم للآراء النحوية على مجموعة من المبادئ والأصول التي تقوي ما ذهبوا إليه، وكان من أهم ما اعتمدوا عليه ما يسمى بـ (أصول النحو)، ولعل السماع والقياس أهم ما في هذه الأصول فقد أشبعوا بها كتبهم، وذلك لكونها أساس هذا العلم. واستخدم الجَنْدي بعض الصيغ للدلالة على الترجيح منها: الاكتفاء بأشهر الأقوال في المسألة، أو التصريح باختياره، أو التصريح بتصحيح أو تصويب أحد الأقوال مثل (الصحيح)، أو التنصيص على تحسين قول بأحد صيغ التحسين مثل (الأَوْلى) و(الأحسن)، أو التصريح بقول مع النص على ضعف غيره، أو التصريح بقوله: قال أصحابنا، أو مذهب أصحابنا.

التصريح بالاختيار فمنها قوله في أنواع المؤنث: "والحقيقيُّ أقوى، ولذا امتنع في حال السعة: جاء هندٌ، وجاز: طلع الشمس، وإن كان التأنيث هو المختار"[36].

أما التصريح بالصحة فمنها قوله: "فأما قولهم: دخلتُ الدارَ، فمذهب أبي عمر الجرمي فيه أنه متعدٍّ، فينتصب الدارَ انتصاب المفعول به؛ نحو: بنيتُ الدارَ، ومذهب الأكثرين أنه فعل لازم، وكان الأصل أن يقال: دخلتُ

في الدارِ، إلا أن حرف الجر حذف بطريق التوسُّع، وهذا هو الصحيح، والدليل على هذا من وجهين: أحدهما: أنَّ مصدره على فُعُولٍ وهو الغالب على مصادر الأفعال اللازمة في الثلاثيات، كركع ركوعًا، وسجد سجودًا، ونحوهما، والوجه الثاني: أنَّ نظيره ونقيضه لازمان؛ نحو: غرب وخرج، فيحمل على نظيره ونقيضه"[37].

أما صيغة (الأَوْلى)، فمنها ما ذكره عند الحديث على الاسم المنقوص فقال: "والضرب الثاني: ما تحذف ياؤه في حالتي الرفع والجر، وذلك عند دخول التنوين؛ نحو: جاءني قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، وإنما حذفت الياء لالتقاء الساكنين[38]: الياء الساكنة والتنوين، وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين[39]:

أحدهما: أنَّ التنوين دخل لمعنى والياء جزء الكلمة، ولا معنى لجزءيها؛ فإبقاء ما له معنى أولى،

والثاني: أن الياء لو حذفت ففي اللفظ يبقى ما يدل عليها وهو الكسر بخلاف التنوين، فإبقاء ما لا دلالة عليه بعد حذفه أولى"[40].

وقال أيضًا عند الحديث عن أفعالُ الشَّكِّ واليقين: " المرتبة الثالثة: التأخُّر؛ نحو: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، والأحسن فيه الإلغاء؛ لأنَّه لما تأخر لم يبقَ له حظٌّ في التقدّم، فحَسُنَ الإلغاء، وإنَّما جازَ الإعمالُ بالنَّظر إلى الفِعْليَّة"[41].

أما التصريح بقول مع النص على ضعف غيره فمنها قوله في علامات الفعل: " العلامة الثالثة: السين، وفائدتها تخصيص المضارع بالاستقبال، كـ: سوف، إلَّا أنَّ سوف أكثرُ تنفيسًا منها، لأن زيادة الحرف لزيادة المعنى، ألا ترى إلى ذا وذاك وذلك، فإن الأول للقريب، والثاني للمتوسط، والثالث للبعيد. وهما مختصان بالمضارع، وكل واحدة منهما حرف قائم بنفسه عند البصريين، فأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ السينَ محذوفة الواو والفاء من سوف، ولكن عدم دخول الحروف تحت التصرف يؤذن بفساد مذهبهم"[42].

أو التصريح بقوله: قال أصحابنا، أو مذهب أصحابنا، فمنه قوله: "الثالثة: في أنَّ الميمَ في اللهمَّ ماذا: ذهب أصحابُنا البصريون إلى أنَّ الميمَ عوضٌ من حرف النداء[43]، بدليل أنهم لا يجمعون بين الميم وحرف النداء، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ أصله يا اللهُ أُمَّنا بخيرٍ[44] أي: اقصدْ، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال؛ كما في: أيشٍ ووَيْلُمِّه، والأصل: أي شيءٍ تفعل، وويلُ أُمه، وصارت الميم المفتوحة إلى جانب الهاء[45]، يؤيد هذا المذهب قوله [من الرجز]:

إنِّـي إذا مـا حَدَثٌ ألَـمَّـا أقُـولُ: يـا اللَّهُمَّ يـا اللَّهُـمَّـا

بالجمع بين حرف النداء والميم، والصحيحُ مذهبُ أصحابنا، وقولُهم: إنَّ الأصلَ يا الله أُمَّنا بخيرٍ فاسدٌ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعموا لَما صحَّ أن يقال: اللهمَّ اغفر إلا بحرف العطف؛ لأنَّ الدعاء بزعمهم قد حصل في اللهم، فالدعاء الثاني يجب أن يجيء بالعاطف، ولم نجد أحدًا يقول: اللهم واغفر، وما أنشدوه لا حجَّة فيه لهم؛ لأن ذلك للضرورة، وكلامنا في غير حالة الضرورة، والجمع بين العوض والمعوّض عنه جائزٌ في الشعر للضرورة[46]؛ ألا ترى إلى قوله [من الطويل]:

هُمَا نَفَثا فِي فِيَّ مِن فَمَوَيْهِمَا .....

بالجمع بين الميم والواو، والميم عوض منها. فإن قيل: لِمَ شددت الميم في اللهم؟ فالجوابُ: أنَّها إنما شددت ليجيء العوض على لفظ المعوض عنه عددًا[47].

6. أسس اختياره في الترجيح

1. البعد التكلف والتقدير:

ومن ذلك اختياره في إعراب الأسماء الستة الحروف الإعراب بالحروف معرضًا عن باقي الأقوال التي ذكرها النحاة في إعرابها[48]، فقال: "وهي تعرب بالحروف إذا كانت مضافة، والعلة في ذلك أنها شابهت المثنى والمجموع من حيث إنَّ الإضافة لازمة في: فوك، وذو مال، وغالبة في الأربع الباقية، والإضافة فرع على الإفراد؛ كما أن التثنية والجمع فرعان على المفرد. وعلة كون الواو علامة للرفع، وأختيها علامتين للنصب والجر: أنَّ الحركات أبعاض هذه الحروف لما مر مرةً، فلما لزم كونها معربة بالحروف، أقيم كل واحدة من هذه الحروف مقام بعضها"[49]. وهنا نجد أن الجَنْدي ترك جميع الأقوال التي قيلت في إعراب الأسماء الستة ولم يعتمد إلا ما رأه راجحا عنده، وقدم علته لذلك.

2 .قياس الشبه:

ومن ذلك ترجيحه لكون حروف المد واللين في المثنى والجمع حروف إعراب، وإعراضه عن ذكر باقي الأقوال في المسألة[50] حيث قال: "المسألة الثالثة: أن الألف في مسلمان حرفُ إعراب، وفيه دليل على الإعراب بمنزلة الدال المرفوعة في: جاءني زيدٌ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني مسلمان، يفهم منه أنه مرفوع، وإذا أسقطت الألف بطل معنى الاسم؟ وإذا قلت جاءني زيدْ، بالدال الساكنة، لا يستفاد منه الإعراب، ولا يبطل معنى الاسم بإسقاطك الحركة، ويبطل معناه بإسقاط الدال، فلو كان الألف في مسلمان بمنزلة الدال المتجردة من الرفعة لما استفيد الإعراب بقولك مسلمان؛ كما لا يستفاد إذا سكّنت دال زيد، ولو كان بمنزلة الرفعة المتجردة لما بطل معنى الاسم بإسقاط الألف؛ كما لا يبطل المعنى بإسقاط الحركة من زيد، فعلم أن الألف في (مسلمان) بمنزلة الدال المرفوعة من زيد، في أنها حرف إعراب، وفيها دليل على الإعراب؛ كالدال المرفوعة من زيد في: جاءني زيدٌ، وكذا الياء والواو في: (مسلمَيْنِ)، و(مسلمِينَ)، و(مسلمُون)"[51].

ومنه أيضًا ترجيحه صرف الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط مثل (دعْد)، وأشار إلى الترجيح بكونه الأكثر، فقال: " الاسم الثلاثي المؤنث لا يخلو من أن يكون ساكن الأوسط أو متحركه، ففي الأول الصرفُ وتركُه، أمَّا الصرف- وهو الأكثر- فلصيرورة الاسم بمنزلة ما ليس فيه إلا سبب واحد بمعادلة خفة لفظه بالسكون ثقل أحد السببين، وأمَّا ترك الصرف فعلى الظاهر"[52]. فعلة ترجيحه أنه صار بمنزلة ما ليس فيه إلا سببا واحدا وهو العجمة هنا، والعجمة سبب ضعيف، ثم إنه أشبه الأوزن العربية القصيرة بكونه ساكن الوسط؛ فلذا أصبح خفيفا فاحتمل الصرف. وهذا هو ما يطلق عليه قياس الشبه.

ومن ذلك أيضًا قوله: "الثالثة: في أنَّ الميمَ في اللهمَّ ماذا: ذهب أصحابُنا البصريون إلى أنَّ الميمَ عوضٌ من حرف النداء، بدليل أنهم لا يجمعون بين الميم وحرف النداء، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ أصله يا اللهُ أُمَّنا بخيرٍ أي: اقصدْ، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال؛ كما في: أيشٍ ووَيْلُمِّه، والأصل: أي شيءٍ تفعل، وويلُ أُمه، وصارت الميم المفتوحة إلى جانب الهاء، يؤيد هذا المذهب قوله [من الرجز]:

إنِّـي إذا مـا حَدَثٌ ألَـمَّـا أقُـولُ: يـا اللَّهُمَّ يـا اللَّهُـمَّـا

بالجمع بين حرف النداء والميم، والصحيحُ مذهبُ أصحابنا، وقولُهم: إنَّ الأصلَ يا الله أُمَّنا بخيرٍ فاسدٌ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعموا لَمَا صحَّ أن يقال: اللهمَّ اغفر إلا بحرف العطف؛ لأنَّ الدعاء بزعمهم قد حصل في اللهم، فالدعاء الثاني يجب أن يجيء بالعاطف، ولم نجد أحدًا يقول: اللهم اغفر، وما أنشدوه لا حجَّة فيه لهم؛ لأن ذلك للضرورة، وكلامنا في غير حالة الضرورة، والجمع بين العوض والمعوّض عنه جائزٌ في الشعر للضرورة"[53].

ومن أيضًا قوله: "المسألة الرابعة: أنك إذا ألحقت ضمير المتكلم بأواخر هذه الحروف فلك أن تقول في إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ: إنَّني وإنِّي، بنون عمادٍ وبغيرها، وكذا البواقي، فالإتيانُ بالنون لشبهها بالأفعال على ما مرَّ، وترك النون لاجتماع ثلاث نوناتٍ، وقيل المحذوفة في إني من النونات الثلاث في إنني هي الأولى؛ لسكونها، وقيل هي الثانية؛ لأن الطرف محل التغيير على ما ذكرنا في صدر «الكتاب»، والصحيح أنَّ المحذوفةَ هي نون عماد؛ لأنها زائدةٌ، فتكون بالحذف أحرى مما هو من نفس الكلمة، على أنَّ قوله [من الوافر]:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتي أُصَادِفُه وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِى

ينادي بأن الصحة لهذا القول لا لغيره"[54].

3. تضعيف غير الوجه المراد:

ومن ذلك قوله: "وإن ثنَّيْتَ ضاربًا أو جمعتَه ففيه وجهان: إثبات النون والنصب، والحذف والجرُّ؛ نحو: ضاربونَ زيدًا، وضاربوا زيدٍ، والنصبُ في الوجه الثاني لحنٌ، والفرق أنَّ اسمَ الفاعل في الأول صلةٌ؛ لأنَّ الضاربَ بمعنى الذي ضرب، فاستطيل الاسم، فجاز النصب مع الحذف، بخلاف اسم الفاعل في الثاني"[55].

ومن ذلك قوله: "فأما انجزام الجزاء ففيه أقوال:

القول الأول: أنّ (إنْ) مع فعل الشرط يجزمان الجزاء؛ إذ لا انفصال بين إنْ وفعل الشرط، فإذا احتيج إلى الجزاء كانا بمجموعهما يقتضيانه، فيشتركان في عمل الجزم فيه أيضًا.

القول الثاني: أن الجازم للجزاء هو إنْ؛ لأنها في اقتضائها الشرط والجزاء سواء، ولهذا سمي حرف الجزاء، وقد عملت في الشرط فتعمل في الجزاء.

القول الثالث: أنّ إنْ تعمل في الشرط، وفعل الشرط يعمل في الجزاء؛ لأن فعل الشرط يقتضي الجزاء، وهو أقرب إليه من الحرف، فكان عمله أولى.

القول الرابع: أن الجزاء مبني على الوقف؛ لأن إعراب المضارع كان لوقوعه موقع الأسماء، ولم يقع الجزاء موقع الأسماء.

القول الخامس: وهو قول الكوفيين-: أنه مجزوم على الجواز؛ لأنه مجاور لفعل الشرط، فيحمل عليه في الجزم؛ كما حمل خربٍ في الجر على ضبٍ في قولهم: جحر ضبٍ خربٍ، وهذا القول ليس بصحيح؛ لأنَّ الحمْلَ على الجوار قليل نزر، فيقتصر فيه على السماع.

والقول المختار: هو الأول؛ أما القول الثاني، فلأن إنْ من الجوازم وهي ضعيفة، فلا تعمل هذه الكلمة في شيئين، وأما القول الثالث، فلأن الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل، وأما القول الرابع، فإنه إنما يستقيم أن لو كان وقوعه موقع الأسماء لازمًا له في كل موضع؛ لاستحقاقه الإعراب، وليس بلازم؛ ألا ترى أن المضارع يجزم بالجازم، وينصب بالناصب، وما بعد الجازم والناصب ليس بموضع للاسم، وهذه الكلمة أصل في عمل الجزم في هذا الباب"[56].

4. اتباع جمهور المذهب البصري:

ومن ذلك قوله: "أمَّا حاشا فهي حرف جر عند سيبويه[57] ومن تابعه من البصريين، وليس بفعلٍ، بدليل عدم جواز دخول ما عليها، فلا يقال: ما حاشا زيدًا؛ كما يقال: ما خلا زيدًا، فلو كانت فعلًا لدخل(تما) عليها دخولها على الأفعال، وعند الكوفيين أنها فعل، والمبرِّدُ من البصريين قد وافقهم في ذلك[58]، فعلى قولهم: جاءني القوم حاشا زيدًا بمعنى جعلوا زيدا في حشًا منهم؛ أي: في جانب؛ كقوله [من الطويل]:

..... بِأَيِّ الحَشَـا أمْسَـى الخَلِيطُ الْـمُبَـايـنُ

بمعنى: فارق بعضهم زيدًا، ولهم في ذلك وجوهٌ:

الأول: أنه يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال؛ ألا ترى إلى قول النابغة [من البسيط]:

وَلاَ أَرَى فَاعِلًا فِي النَّـاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

فلو كان حرفًا لما قبلت التصرف. والجواب: أن قوله: "أحاشي" مأخوذًا من لفظ حاشا أَخْذَ بسمل من بسم الله، وهلل من لا إله إلا الله، وحمدل من الحمد لله، وسبحن من سبحان الله، وحولق من لا حول ولا قوة، وإن كانت هذه الأشياء لا تتصرف، فعلم أن ما ذكره ليس بحجة[59].

الوجه الثاني: أنَّ الحذف يدخله، والحذف في الفعل لا في الحرف؛ ألا تراهم قالوا: حاش لله بحذف اللام، وإلى قراءة أكثر القراء: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ للهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: 31).

والجوابُ: أنَّ الحذفَ لا يدلُّ على الفعلية؛ ألا ترى إلى قولهم في رُبَّ بالتشديد: رُبّ بالتخفيف، وقد قرئ بهما قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَو كَانُواْ مُسلِمِينَ﴾ (الحجر: 2)[60].

الوجه الثالث: أنَّ لام الجر تعلقت بها في قولهم حاش لله، وحرفُ الجر يتعلق بالفعل لا بالحرف. والجوابُ: أنَّ هذه اللامَ زائدةٌ لا تعلُّق لها بشيءٍ؛ كالكلام في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ (النمل: 72)[61]. فعلم أن هذه الوجوه مما لا يعبأ به"[62][63].

ومن الأسس التي اتبعها في الترجيح التعليل للوجه المختار والرد على ما ينازعه.

ومن ذلك قوله في تخفيف إنَّ المكسورة: "الثالث: أنها إذا خففت وأهملت تَلِي الاسم ككلٍّ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس: 32)، وتَلِي الفعل الذي هو من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ (يوسف: 3)، ﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (الشعراء: 186)، ﴿إِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ (الإسراء: 73)، وهذا مذهب البصريين[64]، والحجة لهم أنها لَمَّا حُرِمَت الدخول على المبتدأ والخبر، وجب أن تدخل على ما يدخل على المبتدأ والخبر؛ ليكون أصلها مرعيًّا، وعند الكوفيين يجوز دخولها على غير تلك الأفعال[65]، وأنشدوا قوله [من الكامل]:

بِاللهِ رَبَّـكِ إِن قَتَـلْـتَ لَـمُـسْلِمًـا وَجَبَت عَلَيْكَ عُقُوبَةَ الْـمُتَعَمِّـدِ

وهذا مذهبٌ باطلٌ؛ لأنَّ هذه اللام التي تدخل للفرق: لام الابتداء التي كانت تصحبها قبل التخفيف[66]، فلو قلنا بجواز نحو: إن أكرمتَ لزيدًا، وإن ذهب لزيدٌ، يكون اللام داخلةً على المفعول والفاعل، ولا تعلق لهما بالابتداء[67]، ولئن قاسوا على خبر كان وأخواتها فقياسٌ باطلٌ؛ لأنَّ خبرَ كان، كان خبر مبتدأ في الأصل، فلا تكون اللام خارجة عن حد الابتداء[68][69].

ومن ذلك أيضًا قوله: "وهنا مسألةٌ، وهي أن تقدُّمَ معمولِ شيء من هذ الكلمات عليها غير جائز؛ لانحطاط رتبتها في القوة عن الأفعال، ومذهب الكوفيين جوازه[70] والحجة لهم قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النساء: 24)، أي: عليكم كتاب الله، وقوله [من الرجز]:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا
يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُمَجِّدُونَكَا أَرْجُوكَ لِلْخَيْرِ كَمَا يَرْجُونَكَا

أي: دونك دلوي، وقد كان مر بإنسان على شفير بئر فرمى دلوه فيها، فقال.

لكنا نقول: لا حجة لهم فيهما، أما قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النساء: 24)، فمصدر دل على الفعل الناصب له ما تقدّم من الآية، وهو قوله تعالى: : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء: 23)، إذ فيه دلالة على أنه مكتوب عليهم، وأما قوله: دلوي دونكا، فدلوي خبر مبتدأ؛ أي: فهذا

دلوي، أو تقول: هو في موضع نصب بإضمار فعل، على شريطة التفسير، والتقدير: خذ دلوي دونكا، ودونك تفسير لخذ"[71][72].

هذه هي أشهر الأسس التي بنى عليها الجَنْدي ترجيحاته في كتابه أنوار المصابيح عند ذكر الخلافات الواردة عن النحاة.

7. ترجيحات مواقفه من صاحب المتن

عند استعراض شرح الجَنْدي على المصباح يظهر أن الجَنْدي تابَعَ المطرزي في الغالب الأعم وهذا ما نبه عليه مرارًا، فعند حديثه عن أسماء الأفعال قال: "وقد ذكر المصنفُ منهما كَلِمًا، وأنا أبيِّنُ لك ما فيها من الأسرار على حسب ما ذكر"[73]. وكان يعتمد على المتن في توضيح بعض المعاني ولا يعيد العليق عليها اكتفاء بما ذكره المطرزي في المصباح (المتن) ومن ذلك قوله عند الحديث عن عطف البيان: " وعطف البيان حقه أن يكون اسمًا جامدًا؛ كزيد وأبي عبد الله، وأن يكون زائدًا على الآخر في كون الرجل معروفًا به، والمعنيان يُفهمان من تفسير المصنف إياه في المتن، فافهم"[74].

بل كان يدافع عن المصنف فيما يبدو أنه نقص، من ذلك قوله في باب الحروف العاطفة: " فإن قيل: ما بالهم جوّزوا قولك: جاءتني إخوتك حتى هندٌ، مع أن هندًا ليست منهم؟ فالجواب: أنهم إنما جوّزوا ذلك لاشتمال الإخوة على هند بطريق التغليب، ولم يذكر المصنف «حتى» هنا لسبق ذكرها"[75]. ومن ذلك أيضًا تعليله لعدم ذكر المطرزي (أما) في حروف العطف بقوله: "وأمَّا إما: فبمنزلة أو في وجوهها الثلاثة، تقول: جاءني إما زيد وإما عمرو، وخذ إما هذا وإما ذاك، وتعلّم إما الفقه وإما النحو؛ ففي الأول الشك، وفي الثاني التخيير، وفي الثالث الإباحة.

والفرق بينهما أن إما لكونها مذكورة قبل المعطوف عليه يبنى الكلام على المعنى المطلوب منها؛ كما في: جاءني إما زيد وإما عمرو، فإن الكلام مبني على الشك، أو يجوز فيها أن تبني الكلام على اليقين، ثم يدركك الشك.

ولم يعدّ أبو علي في «الإيضاح» «إمَّا» من حروف العطف، وهذا لوجهين:

أحدهما: أنك تقول: لقيت إما زيدًا وإما عمروًا، فيأتي تامًّا بين الفعل ومعموله، وهو زيدًا، ولا يعطف معمول الفعل على الفعل؛ إذ العطف يحتاج إليه فيما يفضل عن الفعل؛ ألا تراك لا تقول: لقيت وزيدًا؛ بل تقول: لقيت زيدًا وعمروًا، فيأتي بحرف العطف بعد استيفاء الفعِل معمولَه، وتقول: جاءني إما زيد وإما عمرو، فتوقع «إما» بين الفعل وفاعله، والفاعل كالجزء من الفعل، واقتضاء الفعل للفاعل أشد من اقتضائه للمفعول، وهذا أبلغ في الرد من الأول.

الثاني: أنك تجمع بينها وبين الواو في قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو، ولو كانت حرف عطف لما جاز الجمع بينهما. والحق ما قاله الشيخ أبو علي، فمن أنكر فعليك بقوله [من الطويل]:

إِذَا لَـمْ تَكُنْ لِلْمَرْءِ عَيْنٌ صَحِيحَةٌ فَلَا غَرْوَ أَنْ يَرْتَابَ وَالصُّبْحُ مُسْفِرُ

ولذا لم يذكرها المصنف"[76].

وكان يثني على دقة اختياره للألفاظ الدالة على المعاني الدقيقة، من ذلك قوله: " المقدمة الثانية: أن ذلك البعض هو التنوين، وأن منع الجر إنما هو لمنع التنوين؛ لمشاركة بينهما في كونهما مختصين بالاسم، ولكون كل واحد منهما نائبًا عن الآخر في نحو: راقودٌ خلًّا، بتنوين الراقود، لا مع جرِّ الخلِّ، وراقودُ خلٍ، لا بتنوين الراقود مع جرِّ الخلِّ، والدليل على أن المقصود هو منع التنوين: تحقُّق الجر في اسم فيه سببان من الأسباب عند أمنهم لحاق التنوين، كالأحمر والحمراء؛ إذ التنوين لا يجامع لام التعريف، وإيثار المصنف كلمة مع على الواو في قوله: (وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين) لهذا المدعى؛ لأن كلمة مع للقِران، فيكون المعنى أنهما لا يجتمعان، وهذا لا ينفي دخول الجر منفردًا، ولو كان قال: والتنوين بالواو كان الظاهر أنهما لا يدخلانه بحال، والأمر ليس كذلك، فلهذه الفائدة آثر مع على الواو"[77].

وقد يخالفه في بعض الأحيان؛ لكنه كان يوضح الأسباب التي دعته إلى هذه المخالفة، وكانت مخالفته له إما بالزيادة، وإما بالاعتراض.

فمن زياداته على المصباح: ما ذكره في باب النداء من زيادة بعض حروف النداء عن التي ذكرها صاحب المصباح، فقد زاد الجَنْدي (وا) في الندبة، حيث قال: "فإن قيل: قد ظهر بما ذكرت أن حروف النداء ستة، وهي

تلك الخمسة و(وا) في الندبة، فما بال المصنف لم يذكر في المتن إلا الخمسة؟ فالجواب: أنَّ المصنفَ إنما ذكر الحروف التي تستعمل في النداء الحقيقي، وتلك الخمسة بهذه المنزلة بخلاف (وا) في الندبة، فإنها غير مستعملة للنداء الحقيقي على ما ذكرنا قبلُ"[78]. وهنا ذكر علة ذكره لهذا الحرف هنا، وعلة عدم ذكر المطرزي له في المصباح.

ومن اعتراضه عليه: ما ذكره الجَنْدي تعليقًا على تقسيم المطرزي للجمل إلى أربعة أقسام فقال: "وقوله (والجمل أربع)[79] من حيث الاصطلاح[80]؛ إذ في الحقيقة لا تُعْدَى[81] الجملتان الفعلية والاسميَّة، فأما نحو: عندي مالٌ، فقد كان في الأصل مالٌ عندي، فمالٌ مبتدأ، وعندي خبره، فقدم عندي على مال، لئلا يقع الالتباس بين وقوعه خبرًا للمبتدأ ووقوعه صفة للنكرة، لأن النكرات توصف بالجمل، ومال نكرة، فلما قدم عندي تعيّنت الخبرية، لامتناع تقدم الصفة على الموصوف، والتقدير في (عندي مال): (استقرَّ عندي)، فطرح الفعلُ وسدَّت كلمة الظرف- وهي (عند)- مسدَّه للعِلم بأن التقدير في قولك: عندي مال، استقرَّ عندي مال، فلما سدَّتْ كلمة الظرف مسدَّ ذلك، سميت ذلك جملة ظرفية.

وأما نحو: إنْ تأتِني أُكْرِمْكَ، فإنه كان في الأصل جملتين، لأن تأتيني جملة فعلية، وأكرمك مثلها، فلما دخل على الجملة الأولى حرف شرط، ولا يتم الشرط إلا بالجزاء، وأحسِن، لقوله [من الطويل]:

وتَرْبِيَةُ الـمَعْرُوفِ شَرْطُ تَـمَـامِـه وهَـلْ تـمَّ شَـرْطٌ دُونَ ذِكْـرِ جَـزَائِـهِ

سميت جملة شرطية، لأن صيرورة هاتين الجملتين جملة واحدة بسبب حرف الشرط"[82].

النتائج:

1. نشأت العلة النحوية بالتوازي مع نشوء الدرس النحوي، ووضع احكامه وأصوله وهناك من النحويين الاوائل مَنْ يُنسب التعليل اليه، فمنهم عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي (ت 117هـ) فهو : أول من بعَّج النحو وشرح العلل.

2. عدم تعصب النحاة الأوائل لما يرونه من علل نحوية كما عند الخليل رحمه الله إذ إنّه يرى انّ ما علله من علل هو من حدس أفكاره وربما فاته التعليل الصحيح.
3. العلة أصل من الأصول الأساسية في الدرس النحوي العربي، لا سيما عند الخليل وسيبويه والمبرد قبل أنْ يتأثر بالتعليل المنطقي بتأثير الثقافة الأجنبية على العقل العربي.
4. كان الجندي يبتعد عن التكلف في اختيار العلل التي يعتل بها من غير تعصب أو تحيز على الرغم من كونه يميل إلى المذهب البصري.
5. اعمل الجندي القياس في تعليلاته فكان القياس واحداً من العوامل التي يرجح بسببه اختياره لعلة ما على علة أخرى.
6. كان الجندي يرد على العلل التي تعلل بها بعض النحاة لأن الرأي الذي اختاره مرجوح أو ضعيف ومن ثم تسقط عنه العلة تبعاً لسقوط أو ضعف الوجه والرأي.
7. تابَعَ المطرزي في الغالب الأعم وهذا ما نبه عليه مرارًا، وهذا الامر شائع وكثير في الكتاب وأكثر ممّا يحصى في هذه الوريقات.
8. كان يدافع عن المصنف فيما يبدو أنه نقص، ويحاول أنْ يقوي ما علل به المطرزي من علل وآراء.
9. خالف الجنديُّ المطرزيَّ في بعض الأحيان؛ لكنه كان يوضح الأسباب التي دعته إلى هذه المخالفة، وكانت مخالفته له إما بالزيادة، وإما بالاعتراض.

الهوامش:

(1) أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري.لسان العرب ، ط3، 471/11. دار صادر، 1414هـ .بيروت. وينظر: أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكر ء القزويني الرازي .معجم مقاييس اللّغة، 14/4. دار الفكر، 1399هـ- 1979م.و مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآ دى. القاموس المحيط.ط8، ص1035. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،1426هـ- 2005م

(2) أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري.لسان العرب ، ط3، 471/11. دار صادر، 1414هـ .بيروت. وينظر: معجم مقاييس اللّغة: 13/4.

(3) أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري. لسان العرب، ط3، 472/11، مادة (علل). دار صادر، 1414هـ. بيروت.

(4) عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق (رضي عنهما) (ت 53هـ) أسلم في هدنة الحديبية، وحسن إسلامه، وكان اسمه عبد الكعبة فسماه رسول ﷺ عبد الرحمن، وقيل كان اسمه عبد العزى، وشهد اليمامة مع خالد بن الوليد فقتل سبع من أكابرهم. ينظر: أسد الغابة: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: 630هـ)،: 362/3 – 365.

(5) أبو الفضل ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري.لسان العرب ، ط3، 471/11. دار صادر، 1414هـ .بيروت.

(6) أبو البقاء الحنفي ، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي .الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق: عد ن درويش – محمد المصري ، ص630. مؤسسة الرسالة ، بيروت.

(7) أبو الحسن الرماني المعتزلي ، علي بن عيسى بن علي. رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ص67، دار الفكر ،عمان.ورسالة منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد ، أبو الحسن الرماني المعتزلي ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ص67.دار الفكر ،عمان.

(8) الجرجاني ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف.التعريفات ، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء شراف الناشر،ط1، ص 125،دار الكتب العلمية ، لبنان.

(9) الدكتور مازن المبارك .النّحو العربي العلّة النّحوية، نشأتها وتطورها، ص90.

(10) الدكتور على أبو المكارم .أصول التّفكير النّحوي ، ص111. منشورات الجامعة الليبية ،1973.ليبيا.

(11) الدكتور تمام حسان. الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص182. دار الشؤون الثقافية العامة،1988م.بغداد.

(12) أبو البركات بن الانباري . لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني.ط2، ص 93.دار الفكر،1971.بيروت.

(13) المصدر السابق: ص: 93.

(14) ينظر: د. عبد الرحمن السيد. مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها.ط1، ص248.مطابع سجل العرب ،1968م.

(15) ينظر: أبو البركات بن الانباري . لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني.ط2،ص93. دار الفكر،1971.بيروت.

(16) د. صاحب ابو جناح .من أعلام البصرة، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه ، ص 100.

(17) أبو القاسم الزَّجَّاجي .الإيضاح في علل النحو، تحقيق: الدكتور مازن المارك.ط3، ص 65- 66.دار النفائس ،1979م-1399 ه.بيروت.

(18) ينظر: د.عبد الرحمن السيد .مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها.ط1، ص263. سجل العرب ،1968م.

(19) أبو علي النحوي .النّحو العربي ، العلّة النّحوية. تحقيق: د.علي جابر المنصوري، ص 53. الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ،2002م.الاردن.

(20) أبو عبد ، محمد بن سلّام بن عبيد الجمحي لولاء .طبقات فحول الشّعراء.تحقيق: محمود محمد شاكر،ج 14/1.دار المدني.جدة. وينظر: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي. إنباه الرواة على أنباه النحاة .تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، 105/1.دار الكتب المصرية،1955م-1374 ه.القاهرة.

(21) أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الأنصاري. نزهة الألباء في طبقات الأد ء. تحقيق: إبراهيم السامرائي ،ط3، ص27.مكتبة المنار ،1985م-1405 ه.الاردن.

(22) جلال الدين السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، 181/2.المكتبة العصرية.بيروت.

(23) أبو القاسم الزَّجَّاجي .الإيضاح في علل النّحو،ط5، ص64.دار النفائس،1986م-1406 ه.بيروت.

(24) وقد حققه/ محمود جاسم محمد الدرويش .

(25) وقد حقق هذا الكتاب/ الدكتور صبيح التميمي.

(26) وقد حقق هذا الكتاب/ الدكتور عبد الإله النبهان.

(27) أي أنَّ العلّةُ في جمودهما أنهما تضمّنا ما ليس لهما في الأصل، وذلك أنهما نُقلا من الخبر إلى نفس المدح والذمّ، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف، فلمّا أفادت فائدةَ الحروف، خرجت عن بها، ومُنعت التصرّفَ كـ"لَيسَ"، و"عسى". ينظر: الزمخشري،، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرا محمد بن علي.شرح المفصل لابن يعيش،ط1، 4/ 389.دار الكتب العلمية،2011م-1422 ه.بيروت.

(28) قالوا وهما في الأصلِ صفة لموصوفٍ مَحذوفٍ كأنَّك إذا قلتَ: نعم الرجل زيد فتقديره: الرّجلُ نعمَ الرّجلُ، ولما حذفت الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسماً فكذلك ما قام مقامه، والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل سم الفاعل. ينظر: ابو البقاء، عبد بن الحسين بن عبد العكبري البغدادي .التبيين عن مذاهب النحويين.ط1، ص274.دار الغرب الاسلامي،1986م-1406 ه.

(29) لوجوه تسعة: ينظر: أبو حيان الأندلسي .التذييل والتكميل.ط1، 10/ 70.دار القلم.دمشق.

(30) الجندي .أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير ،جامعة الانبار، ص471.العراق.

(31) ينظر: الخوارزمي. المفصل في صنعة الإعراب.ص 319،جامعة أم القرى -مكة المكرمة ،دار الغرب الاسلامي.بيروت،و أبو البركات الأنباري. أسرار العربية.ط1، ص40،دار الجيل،1995.بيروت، أبو البقاء عبد بن الحسين بن عبد العكبري البغدادي محب الدين. اللباب في علل البناء والإعراب.ط1، 49/1،دار الفكر،1995م-1416 ه،دمشق، ابن الحاجب جمال الدين. الكافية في علم النحو.ط1،ص 56.مكتبة الاداب ،2010م.القاهرة،و محمد بن عبد ، ابن مالك الطائي الجياني. شرح تسهيل الفوائد.ط1، 14/1. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،1990م-1410 ه.

(32) الجندي .أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير ،جامعة الانبار، ص171.العراق.

(33) ينظر : أبو القاسم الزَّجَّاجي .الإيضاح في علل النحو.ط5،ص 64-65 .دار النفائس ،1986م-1406 ه.بيروت، و د.علي أبو المكارم. أصول التفكير النحوي،ص 189-190.منشورات الجامعة الليبية،1973م.ليبيا.

(34) نشوان بن سعيد الحميرى اليمني .شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم.ط1، 2438/4.دار الفكر المعاصر،1999م-1420 ه.بيروت.

(35) التعارض: هو تقابل الحجتين المتساويتين في القوة على وجه يوجب كل منهما ضد ما توجبه الأخرى في محل واحد في وقت واحد، وللعلماء في تعارض الخبرين أقوال؛ قالوا: إذا تعارضا ولم يمكن حَمْلُ أحدهما على الآخر ولم يُعرف التاريخ وجب الرجوع إلى الترجيح.

واختلفوا فيهما إذا تعارضا من غير ترجيح؛ فعند الجمهور: يطرحان وقد يستعملان على جهة التخيير إن أمكن. وقيل: لا يجوز التعارض بغير ترجيح، ولا بد من ترجيح وإن خفي على بعض المجتهدين. واختلفوا في الخبرين إذا تعارضا وأحدهما عام والآخر خاص؛ فقال بعضهم: يُبنى العام على الخاص. وقال بعضهم: لا يؤخذ حدهما إلّا بدليل. ينظر: التعارض والترجيح للبرزنجي: 24/1، ونشوان بن سعيد الحميرى اليمني .شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم.ط1، 4508/7. دار الفكر المعاصر،1999م-1420 ه.بيروت.

(36) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق: شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص506.العراق.

(37) للجندي.أنوار المصابيح.تحقيق: شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص 266.العراق.

(38) ينظر: أبو محمد عبد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب .المرتجل.ص41.دمشق.

(39) ينظر في هذه المسألة: أبو البركات الأنباري ،أسرار العربية.ط1،ص 55.دارالجيل،1995م.بيروت.

(40) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق: شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص197.العراق.

(41) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق: شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص480.العراق.

(42) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق: شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار،ص170.العراق.

(43) ينظر: سيبويه. شرح كتاب سيبويه.ط1،3/ 184،الخانجي.

(44) ينظر: أبو البقاء . التبيين عن مذاهب النحويين.ط1، ص 450، والاشموني، علي بن محمد بن عيسى .شرح الأشموني.ط1، 31/3. دار الكتب العلمية،1997م-1417 ه.بيروت.

(45) ينظر: أبو البقاء . التبيين عن مذاهب النحويين.ط1 ، ص451.دار الغرب الاسلامي.

(46) ينظر: و أبو البركات الأنباري .الإنصاف في مسائل الخلاف.ط1، 1/ 282. المكتبة العصرية 2003م-1424 ه.

(47)ـف" " حرفان والميم المشددة كذلك،وخصوا الميم؛ لأنها تقع زائدة في أواخر الأسماء نحو:" زرقم " و " ستهم " و " دلقم ".ينظر: سيبويه. شرح كتاب سيبويه.ط3، 1/ 184.الخانجي.

(48) ينظر: أبو البركات الأنباري .الإنصاف في مسائل الخلاف.ط1، 17/1-18. المكتبة العصرية 2003م-1424 ه.

(49) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق: شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص198.العراق.

(50) ينظر: و أبو البركات الأنباري .الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين.ط1، 19/1 وما بعدها. المكتبة العصرية 2003م-1424 ه.

(51) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق: شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص202.العراق.

(52) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص229.العراق.

(53) الجندي.أنوارالمصابيح.تحقيق: شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص350.العراق.

(54) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص391.العراق.

(55) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص 278.العراق.

(56) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص418.العراق.

(57) قال : وأما حاشا فليس سم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: ما أ ني القومُ خلا عبدِ ، فيجعل خلا بمنزلة حاشا..... ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاما. وسيبويه. شرح كتاب سيبويه.ط3 ،2/ 349.الخانجي.

(58) هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل. ينظر: أبو حيان الأندلسي .التذييل والتكميل. ط1، 8/ 314.دار القلم . دمشق، والاشموني، علي بن محمد بن عيسى .شرح الأشموني.ط1،1/ 528.دار الكتب العلمية،1997م-1417 ه.بيروت.

(59) ينظر: سيبويه. شرح كتاب سيبويه.ط3، 3/ 99،الخانجي، و أبو البركات الأنباري .الإنصاف في مسائل الخلاف.ط1، 229/1 . المكتبة العصرية 2003م-1424 ه .

(60) ينظر: أبو علي الفارسيّ. المسائل الحلبيات.ط1، ص 244، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع- دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع،1987م-1407 ه.بيروت، وأبو البقاء . التبيين عن مذاهب النحويين.ط1، ص: 413. دار الغرب الاسلامي ، و أبو القاسم الزَّجَّاجي .علل النحو.ط5، ص 398، و أبو البركات الأنباري .الإنصاف في مسائل الخلاف.ط1،1/ 229. المكتبة العصرية 2003م-1424 ه.

(61) ينظر: أبو البقاء . التبيين عن مذاهب النحويين.ط1، ص: 413. دار الغرب الاسلامي، و أبو العباس .الانتصار لسيبويه على المبرد.ط1، ص 171. مؤسسة الرسالة،1996م-1416 ه ، و أبو القاسم الزَّجَّاجي .علل النحو.ط5، ص 398، و أبو البركات الأنباري .الإنصاف في مسائل الخلاف.ط1، 1/ 229.المكتبة العصرية 2003م-1424 ه.

(62) ينظر: أبو العباس. الانتصار لسيبويه على المبرد.ط1، ص 171.مؤسسة الرسالة،1996م-1416 ه.

(63) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص320.العراق.

(64) ينظر: الزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرا محمد بن علي.شرح المفصل لابن يعيش، 4/ 549.دار الكتب العلمية،2011م-1422 ه. بيروت، وابن الأثير . البديع في علم العربية.ط1، 1/ 556.جامعة أم القرى-مكة المكرمة.السعودية.

(65) ويسمون هذه اللام لام إلا ويجعلون إن هاهنا بمنزلة ما في الجحد قالوا ومعنى قوله: (وإن وجد أكثرهم لفاسقين)، ما وجد أكثرهم إلا فاسقين، وكذلك قوله: (وإن كنت من قبله لمن الغافلين) ويله عندهم: ما كنت من قبله إلا من الغافلين. ينظر: أبو الفداء. الكناش في فني النحو والصرف.2/ 143،المكتبة العصرية للطباعة والنشر.بيروت، قال الزجاجي: "وهذا غلط لأن اللام للإيجاب والتحقيق وما للنفي فلا يجوز اجتماعهما في حال فيكون الكلام محققا منفيا". ينظر: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي. اللامات.ط2، ص 114.دار الفكر.دمشق.

(66) وهو مذهب سيبويه والأخفش سعيد بن مَسْعَدة والأخفش عليُّ بن سليمان وأكثر نحاة بغداد. ينظر: أبو حيان الأندلسي .التذييل والتكميل.ط1، 5/ 135. دار القلم.دمشق.

(67) لأن لام الابتداء لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فإن عمل لم تكن وقتئذ لام ابتداء.

(68) ينظر: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الأنصاري .الإنصاف في مسائل الخلاف.ط1، 2/ 526.المكتبة العصرية،2003م-1424 ه.

(69) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق: شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار،ص381.العراق.

(70) وكذا البغداديون. ينظر: أبو محمد عبد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب. المرتجل في شرح الجمل.ص 255.1972م-1392 ه.دمشق، و أبو البقاء . التبيين عن مذاهب النحويين.ط1، ص 373.دار الغرب الاسلامي.

(71) ينظر: سيبويه. شرح كتاب سيبويه.ط3، 2/ 153.الخانجي، و أبو البقاء.التبيين عن مذاهب النحويين. ط1،ص 375، دار الغرب الاسلامي، عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغداد. إرشاد السالك.ط3، 1/ 328.مصطفى البابي الحلبي وأولاده.مصر.

(72) الجندي.أنوارالمصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير في جامعة الانبار، ص453.العراق.

(73) للجندي.أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص 446.العراق.

(74) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص537.العراق.

(75) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص 537.العراق.

(76) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص540.العراق.

(77) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص215.العراق.

(78) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص 353.العراق.

(79) أبو الفتح صر بن أبي المكارم المطَرِّزي .المصباح في علم النحو.ط1،ص 41.مكتبة الشباب لمنيرة .القاهرة.

(80) قال ابن يعيش: "واعلم أنه [أي الزمخشري] قسم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضر ن: فعلية واسمية، لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو "استقر"، وهو فعل وفاعل. شرح المفصل لابن يعيش: 1/ 229.

(81) أي: لا تجاوز.

(82) الجندي.أنوار المصابيح.تحقيق:شهد سر ذاكر،رسالة ماجستير جامعة الانبار، ص 187.العراق.